(٢٦) [الحكيم]

ورد اسمه سبحانه: (الحكيم) في القرآن في واحد وتسعين موضعًا. وفي جميع المواضع يرد هذا الاسم الكريم مقترنًا باسم آخر من أسمائه – سبحانه – الحسنى ومن ذلك:

اقترانه باسمه سبحانه (العزيز):

وهو أكثر الأسماء اقترانًا باسمه سبحانه (الحكيم) في القرآن حيث ورد في نحو ستة وأربعين موضعًا من ذلك قوله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ ﴾ [الحديد: ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ [النساء: ٥٦].

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه – عزوجل – (العليم):

وهذا أيضًا في القرآن كثير حيث ورد في نحو سبعة وثلاثين موضعًا أكثرها بتقديم (العليم) على (الحكيم)، كما في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النساء: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾ ﴾[الأحزاب: ١].

وفي مواضع أخرى وهي قليلة ورد تقديم (الحكيم) على (العليم)

كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الذاريات: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ ﴾ [الأنعام: ٨٣].

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (الخبير):

وقد ورد كذلك في أربعة مواضع منها قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١﴾ ﴾ [سبأ: ١].

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (التواب):

وقد ورد ذلك مرة واحدة في القرآن بتقديم (التواب) على (الحكيم) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [النور: ١٠].

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (العلي):

وقد ورد ذلك في القرآن مرة واحدة وذلك في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ [الشورى: ٥١].

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (الواسع):

ولم يأت هذا الاقتران في القرآن إلا مرة واحدة وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾ ﴾ [النساء: ١٣٠].

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (الحميد):

وهذا الاقتران أيضًا لم يرد إلا مرة واحدة كما في قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢].

وسيأتي ذكر بعض أسرار اقتران هذه الأسماء السابقة باسمه سبحانه (الحكيم) في آخر المبحث إن شاء الله تعالى.

المعنى اللغوي (للحكيم):

قال في لسان العرب: «قال ابن الأثير: في أسماء الله تعالى الحكم والحكيم. وهما بمعنى الحاكم. وهو: القاضي فهو فعيل بمعنى فاعل. أو هو الذي يحكم الأشياء ويتقنها فهو فعيل بمعنى مفعل. وقيل: الحكيم ذو الحكمة. والحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم. ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم... ».

وقال الجوهري: والحكيم العالم، وصاحب الحكمة. وقد حَكُم أي: صار حكيمًا.

وحكم الشيء وأحكمه كلاهما: منعه من الفساد.. قال الأزهري: وكل من منعته من شيء فقد حكمته وأحكمته. قال: ونرى أن حكمة الدابة سميت بهذا المعنى لأنها تمنع الدابة من كثيرمن الجهل.. وقال ابن الأعرابي: حكم فلان عن الأمر والشيء أي: رجع. وأحكمته أنا أي: رجعته، وأحكمه هو عنه: رجعه. قال جرير:

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضبا

أي: ردوهم وكفوهم وامنعوهم من التعرض لي»[(١)].

معناه في حق الله تعالى:

يقول الحليمي -رحمه الله تعالى-: «الحكيم: الذي لا يقول ولا يفعل إلا الصواب. وإنما ينبغي أن يوصف بذلك لأن أفعاله سديدة، وصنعه متقن، ولا يظهر الفعل المتقن السديد إلا من حكيم، كما لا يظهر الفعل على وجه الاختيار إلا من حي عالم قدير»[(٢)].

وقال الخطابي: «معنى الإحكام لخلق الأشياء، إنما ينصرف إلى إتقان التدبير فيها، وحسن التقدير لها، إذ ليس كل الخليقة موصوفًا بوثاقة البنية، وشدة الأسر كالبقة، والنملة، وما أشبهها من ضعاف الخلق، إلا أن التدبير فيهما، والدلالة بهما على كون الصانع وإثباته ليس بدون الدلالة عليه بخلق السماوات والأرض، والجبال، وسائر معاظم الخليقة. وكذلك هذا في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [السجدة: ٧]، لم تقع الإشارة به إلى الحسن الرائق في المنظر، فإن هذا المعنى معدوم في القرد والخنزير والدّب وأشكالها من الحيوان، وإنما ينصرف المعنى فيه إلى حسن التدبير في إنشاء كل شيء من خلقه على ما أحب أن ينشئه عليه، وإبرازه على الهيئة التي أراد أن يهيئه عليها كقوله: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢ ﴾ [الفرقان: ٢]»[(٣)].

---

(١) لسان العرب ٢/ ٩٥١، ٩٥٣.

(٢) انظر الأسماء والصفات للبيهقي ص ٢٢.

(٣) شأن الدعاء للخطابي ص ٧٣، ٧٤.

وقال الطبري رحمه الله تعالى: « (الحكيم): الذي لا يدخل تدبيره خلل ولا زلل»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «قد دلت العقول الصحيحة والفطر السليمة على ما دل عليه القرآن والسنُّة: أنه سبحانه (حكيم)؛ لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل. بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل ما فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل.. وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا. وهذا في مواضع لا تكاد تحصى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها»[(٢)].

وقال أيضًا: «اسم (الحكيم) من لوازمه: ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله ووضعه للأشياء في مواضعها وإيقاعها على أحسن الوجوه، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه»[(٣)].

ويقول الشيخ السعدي رحمه الله تعالى: « (الحكيم): هو الذي له الحكمة العليا في خلقه وأمره، الذي أحسن كل شيء خلقه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠ ﴾ [المائدة: ٥٠]. فلا يخلق شيئًا عبثًا، ولا يشرع سدى، الذي له الحكم في الأولى والآخرة، وله الأحكام الثلاثة لا يشاركه فيها مشارك فيحكم بين عباده في شرعه، وفي قدره، وجزائه.

والحكمة: وضع الأشياء مواضعها، وتنزيلها منازلها»[(٤)].

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٤٣٦.

(٢) شفاء العليل ١/ ١٩٠.

(٣) مدارج السالكين ١/ ٣١.

(٤) تفسير السعدي ٥/ ٦٢١.

ويقول أيضًا: «و(الحكيم): الموصوف بكمال الحكمة، وبكمال الحكم بين المخلوقات. فالحكيم هو واسع العلم، والاطلاع على مبادئ الأمور وعواقبها، واسع الحمد، تام القدرة، غزير الرحمة. فهذا الذي يضع الأشياء مواضعها وينزلها منازلها اللائقة بها في خلقه وأمره، فلا يتوجه إليه سؤال ولا يقدح في حكمته مقال...»[1].

من آثار اسمه سبحانه (الحكيم):

آثار حكمه وحكمته سبحانه وتعالى بادية في خلقه - عز وجل - وفي أمره وشرعه: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وهذا ما فصله الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في نونيته المشهورة بقوله:

«وهو الحكيم وذاك من أوصافه ... نوعان أيضًا ما هما عدمانِ
حكم وإحكام فكل منهما ... نوعان أيضًا ثابتا البرهانِ
والحكم شرعي وكوني ولا ... يتلازمان وما هما سيان
بل ذاك يوجد دون هذا مُفردًا ... والعكس أيضًا ثم يجتمعانِ
لَن يخلو المربوبُ من إحداهما ... أو منهما بل ليس ينتفيان

إلى قوله:

والحكمة العليا على نوعين أيضًا ... حصلا بقواطع البرهان
إحداهما في خلقه سبحانه ... نوعان أيضًا ليس يفترقان

(١) الحق الواضح المبين ص ٥٠.

إحكام هذا الخلق إذ إيجاده في غاية الإحكام والإتقان
وصدوره من أجل غايات له وله عليها حمد كل لسان
والحكمة الأخرى فحكمة شرعه أيضًا وفيها ذانك الوصفان
غاياتها اللائي حمدن وكونها في غاية الإتقان والإحسان»[1]

نخلص مما ورد في الأبيات السابقة إلى أن اسمه سبحانه (الحكيم) يتناول معنيين كبيرين:

المعنى الأول: (الحُكم) أي: أن له سبحانه الحكم كله في الدنيا والآخرة. والحكم هنا يتناول الأحكام الثلاثة: الأحكام الكونية القدرية، والأحكام الدينية الشرعية، والأحكام الجزائية، فله الحكم فيها كله لا شريك له في حكمه، كما لا شريك له في عبادته قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الكهف: ٢٦].

المعنى الثاني: (الإحكام). أي: الذي له الحكمة البالغة في خلقه وأمره وشرعه فلا يخلق ولا يأمر إلا بما فيه المصلحة والحكمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.

وعن المعنى الأول يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «والحكم نوعان: حكم كوني قدري، وحكم أمري ديني:

الأول: حكم شرعي ديني: فهذا حقه أن يتلقى بالمسالمة والتسليم، وترك المنازعة، بل الانقياد المحض، وهذا تسليم العبودية المحضة فلا

(١) نونية ابن القيم ٢/ ٢١٨ - ٢١٩، الأبيات (٣٢٥٢) وما بعدها.

يعارض بذوق ولا وجد، ولا سياسة، ولا قياس ولا تقليد. ولا يرى إلى خلافه سبيلاً البتة، وإنما هو الانقياد المحض والتسليم والإذعان والقبول، فإذا تلقى بهذا التسليم والمسالمة إقرارًا وتصديقًا بقي هناك انقياد آخر وتسليم آخر له إرادة وتنفيذًا وعملاً، فلا تكون له شهوة تنازع مراد الله من تنفيذ حكمه، كما لم تكن له شبهة تعارض إيمانه وإقراره، وهذا حقيقة القلب السليم الذي سلم من شبهة تعارض الحق وشهوة تعارض الأمر، فلا استمتع بخلاقه كما استمتع به الذين يتبعون الشهوات، ولا خاض في الباطل خوض الذين يتبعون الشبهات، بل اندرج خلاقه تحت الأمر، واضمحل خوضه في معرفته بالحق، فاطمأن إلى الله معرفة به، ومحبة له وعلمًا بأمره وإرادة لمرضاته. فهذا حق الحكم الديني.

الحكم الثاني الحكم الكوني القدري:

الذي للعبد فيه كسب واختيار وإرادة، والذي إذا حكم به يسخطه ويبغضه ويذم عليه، فهذا حقه أن ينازع ويدافع بكل ممكن، ولا يسالم البتة، بل ينازع بالحكم الكوني أيضًا، فينازع حكم الحق بالحق للحق فيدافع به وله، كما قال شيخ العارفين في وقته عبدالقادر الجيلي: «الناس إذا دخلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والعارف من يكون منازعًا للقدر لا واقفًا مع القدر» أهـ.

فإن ضاق ذرعك عن هذا الكلام وفهمه، فتأمل قول عمر بن الخطاب ﷺ وقد عوتب على فراره من الطاعون فقيل له: أتفر من قدر الله؟ فقال: نفر من قدر الله إلى قدر الله.

ثم كيف ينكر هذا الكلام من لا بقاء له في هذا العالم إلا به، ولا تتم له مصلحة إلا بموجبه، فإنه إذا جاءه قدر من الجوع والعطش أو البرد نازعه وترك الانقياد له ومسالمته، ودفعه بقدر آخر من الأكل والشرب واللباس، فقد دفع قدر الله بقدره، وهكذا إذا وقع الحريق في داره فهو بقدر الله، فما باله لا يستسلم له ويسالمه ويتلقاه بالإذعان؟ بل ينازعه ويدافعه بالماء والتراب وغيره حتى يطفئ قدر الله بقدر الله، وما خرج في ذلك عن قدر الله، هكذا إذا أصابه مرض بقدر الله دافع هذا القدر ونازعه بقدر آخر يستعمل فيه الأدوية الدافعة للمرض، فحق هذا الحكم الكوني أن يحرص العبد على مدافعته ومنازعته بكل ما يمكنه، فإذا غلبه وقهره حرص على دفع آثاره وموجباته بالأسباب التي نصبها الله لذلك، فيكون قد دفع القدر بالقدر، ونازع الحكم بالحكم، وبهذا أمر، بل هذا حقيقة الشرع والقدر، ومن لم يستبصر في هذه المسألة ويعطيها حقها لزمه التعطيل للقدر أو الشرع شاء أو أبى، فما للعبد ينازع أقدار الرب بأقداره في حظوظه، وأسباب معاشه ومصالحه الدنيوية ولا ينازع أقداره في حق مولاه وأوامره ودينه؟ وهل هذا إلا خروج عن العبودية ونقص في العلم بالله وصفاته وأحكامه؟ ولو أن عدوًا للإسلام قصده لكان هذا بقدر الله، ويجب على كل مسلم دفع هذا القدر بقدر يحبه الله، وهو الجهاد باليد أو المال أو القلب دفعًا لقدر الله بقدره، فما للاستسلام والمسالمة هنا مدخل في العبودية، اللَّهم إلا إذا بذل العبد جهده في المدافعة، والمنازعة، وخرج الأمر عن يده، فحينئذ يبقى من أهل الحكم الثالث.

الحكم الثالث: وهو الحكم القدري الكوني الذي يجري على العبد بغير اختياره ولا طاقة له بدفعه ولا حيلة له في منازعته:

فهذا حقه أن يتلقى بالاستسلام والمسالمة، وترك المخاصمة، وأن يكون فيه كالميت بين يدي الغاسل، وكمن انكسر به المركب في لجة البحر، وعجز عن السباحة وعن سبب يدنيه من النجاة فههنا يحسن الاستسلام والمسالمة، مع أن عليه في هذا الحكم عبوديات أخر سوى التسليم والمسالمة، وهي أن يشهد عزة الحاكم في حكمه، وعدله في قضائه، وحكمته في جريانه عليه، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن الكتاب الأول سبق بذلك قبل بدء الخليقة، فقد جف القلم بما يلقاه كل عبد، فمن رضي، فله الرضى ومن سخط فله السخط، ويشهد أن القدر ما أصابه إلا لحكمة اقتضاها اسم (**الحكيم**) - جل جلاله - وصفته الحكمة، وأن القدر قد أصاب مواقعه وحل في المحل الذي ينبغي له أن ينزل به، وأن ذلك أوجبه عدل الله وحكمته وعزته وعلمه وملكه العادل، فهو موجب أسمائه الحسنى وصفاته العلى، فله عليه أكمل حمد وأتمه، كما له الحمد على جميع أفعاله وأوامره»[1].

وأما المعنى الثاني: (للحكيم) وهو الموصوف بكمال الحكمة والإحكام والإتقان فينقسم إلى قسمين:

الأول: حكمته سبحانه في خلقه وصنعه.

الثاني: حكمته سبحانه في أمره وشرعه.

---

(١) طريق الهجرتين ١/ ٣٧، ٣٨، ولم يشر الإمام ابن القيم هنا إلى الحكم الجزائي والذي هو من أنواع الحكم الذي هو لله وحده.

وعن هذين النوعين من الحكمة يقول الشيخ السعدي رحمه الله تعالى: «وحكمته نوعان:

أحدهما: الحكمة في خلقه فإنه خلق الخلق بالحق، ومشتملاً على الحق، وكان غايته والمقصود به الحق، خلق المخلوقات كلها بأحسن نظام، ورتبها أكمل ترتيب، وأعطى كل مخلوق خلقه اللائق به، بل أعطى كل جزء من أجزاء المخلوقات، وكل عضو من أعضاء الحيوانات خلقته، وهيئته، فلا يرى أحد في خلقه خللاً، ولا نقصًا، ولا فطورًا، فلو اجتمعت عقول الخلق من أولهم إلى آخرهم ليقترحوا مثل خلق الرحمن أو ما يقارب ما أودعه في الكائنات من الحسن، والانتظام، والإتقان لم يقدروا، وأنى لهم القدرة على شيء من ذلك.

وحسب العقلاء الحكماء منهم أن يعرفوا كثيرًا من حِكَمه، ويطلعوا على بعض ما فيها من الحسن والإتقان. وهذا أمر معلوم قطعًا بما يعلم من عظمته، وكمال صفاته، وتتبع حِكَمِه في الخلق، والأمر.

وقد تحدى عباده، وأمرهم أن ينظروا، ويكرروا النظر، والتأمل هل يجدون في خلقه خللاً أو نقصًا، وأنه لا بد أن ترجع الأبصار كليلة عاجزة عن الانتقاد على شيء من مخلوقاته.

النوع الثاني: الحكمة في شرعه وأمره،فإنه تعالى شرع الشرائع، وأنزل الكتب وأرسل الرسل ليعرفه العباد، ويعبدوه، فأي حكمة أجل من هذا، وأي فضل، وكرم أعظم من هذا، فإن معرفته تعالى، وعبادته وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له وحده، وشكره، والثناء عليه أفضل العطايا منه لعباده على الإطلاق.

وأجل الفضائل لمن منَّ الله عليه بها، وأكمل سعادة، وسرورًا للقلوب، والأرواح، كما أنها هي السبب الوحيد للوصول إلى السعادة الأبدية، والنعيم الدائم.

فلو لم يكن في أمره، وشرعه إلا هذه الحكمة العظيمة التي هي أصل الخيرات، وأكمل اللذات، ولأجلها خلقت الخليقة، وحق الجزاء، وخلقت الجنة، والنار، لكانت كافية شافية.

هذا وقد اشتمل شرعه، ودينه على كل خير، فأخباره تملأ القلوب علمًا، ويقينًا، وإيمانًا، وعقائد صحيحة، وتستقيم بها القلوب، ويزول انحرافها، وتثمر كل خلق جميل، وعمل صالح، وهدى، ورشد، وأوامره، ونواهيه محتوية على غاية الحكمة، والصلاح، والإصلاح للدين والدنيا فإنه لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة، ولاينهى إلا عما مضرته خالصة أو راجحة.

ومن حكمة الشرع الإسلامي أنه كما هو الغاية لصلاح القلوب، والأخلاق، والأعمال، والاستقامة على الصراط المستقيم، فهو الغاية لصلاح الدنيا، فلا تصلح أمور الدنيا صلاحًا حقيقيًا إلا بالدين الحق الذي جاء به محمد ﷺ.

وهذا مشاهد محسوس لكل عاقل، فإن أمة محمد ﷺ لما كانوا قائمين بهذا الدين أصوله، وفروعه، وجميع ما يهدي، ويرشد إليه كانت أحوالهم في غاية الاستقامة، والصلاح، ولما انحرفوا عنه، وتركوا كثيرًا من هداه، ولم يسترشدوا بتعاليمه العالية، انحرفت دنياهم كما انحرف دينهم.

وكذلك انظر إلى الأمم الأخرى التي بلغت في القوة، والحضارة، والمدنية مبلغًا هائلاً، ولكن لما كانت خالية من روح الدين، ورحمته، وعدله كان ضررها أعظم من نفعها، وشرها أكثر من خيرها، وعجز علماؤها، وحكماؤها، وساساتها عن تلافي الشرور الناشئة عنها، ولن يقدروا على ذلك ماداموا على حالهم، ولهذا كانت من حكمته تعالى أن ما جاء به محمد ﷺ من الدين، والقرآن أكبر البراهين على صدقه، وصدق ما جاء به لكونه محكمًا كاملاً لا يحصل إلا به، وبالجملة، فالحكيم متعلقاته المخلوقات، والشرائع، وكلها في غاية الإحكام فهو الحكيم في أحكامه القدرية، وأحكامه الشرعية، وأحكامه الجزائية» [(١)].

وعن حكمة الله تعالى في خلقه وأمره يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «إن الأمر والقدر تفصيل للحكمة ومظهرها، فإنها خفية فلابد لظهورها من شرع يأمر به، وقدر يقضيه ويكونه، فتظهر حكمته سبحانه في هذا وهذا، فكيف يكون تفصيل الشيء، وما يظهره مناقضًا له منافيًا، بل يمتنع أن يكون إلا مصدقًا موافقًا، فإن التفصيل متى ناقض الأصل وضاده، كان دليلاً على بطلانه يوضحه. أن الرب - سبحانه وتعالى - له الأسماء الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفات كماله وأفعاله، ناشئة عن

(١) الحق الواضح المبين ص ٥١، ٥٢. [وإن مما يدخل أيضًا في أمره: الأمر الكوني القدري وهو ما يقدره سبحانه على خلقه من الحوادث والغير، فإن لله تعالى حكمته البالغة في كل ما يقتضيه ويقدره، سواء ظهرت هذه الحكمة أم خفيت، وأنبياء الله أعلم بهذا من غيرهم ولذلك قال يعقوب عليه السلام: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٨٣﴾﴾ [يوسف:٨٣].

صفاته فإنه سبحانه لم يستفد كمالاً بأفعاله، بل له الكمال التام المطلق، وفعاله عن كماله، والمخلوق كماله عن فعاله، فإنه فعل فكمل بفعله، وأسماؤه الحسنى تقتضي آثارها، وتستلزمها استلزام المقتضي الموجب لموجبه ومقتضاه، فلابد من ظهور آثارها في الوجود فإن من أسمائه الخلاق المقتضي لوجود الخلق، ومن أسمائه الرزاق المقتضي لوجود الرزق والمرزوق، وكذلك الغفار والتواب والحكيم والعفو، وكذلك الرحمن الرحيم، وكذلك الحكم العدل إلى سائر الأسماء، ومنها الحكيم المستلزم لظهور حكمته في الوجود، والوجود متضمن لخلقه وأمره: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فخلقه وأمره صدرا عن حكمته وعلمه، وحكمته وعلمه اقتضيا ظهور خلقه وأمره، فمصدر الخلق والأمر عن هذين المتضمنين لهاتين الصفتين؛ ولهذا يقرن سبحانه بينهما عند ذكر إنزال كتابه، وعند ذكر ملكه وربوبيته إذ هما مصدر الخلق والأمر، ولما كان سبحانه كاملاً في جميع أوصافه، ومن أجلها حكمته كانت عامة التعلق بكل مقدور، كما أن علمه عام التعلق بكل معلوم، ومشيئته عامة التعلق بكل موجود، وسمعه وبصره عام التعلق بكل مسموع ومرئي، فهذا من لوازم صفاته، فلابد أن تكون حكمته عامة التعلق بكل ما خلقه، وقدره، وأمر به، ونهى عنه، وهذا أمر ذاتي للصفة يمتنع تخلفه وانفكاكه عنها، كما يمتنع تخلف الصفة نفسها وانفكاكها عنه...

... إن الله - سبحانه وتعالى - فطر عباده حتى الحيوان البهيم على

استحسان وضع الشيء في موضعه، والإتيان به في وقته، وحصوله على الوجه المطلوب منه، وعلى استقباح ضد ذلك وخلافه، وأن الأول دال على كمال فاعله وعلمه وقدرته وخبرته، وضده دال على نقصه وعلى نقص علمه وقدرته وخبرته، وهذه فطرة لا يمكنهم الخروج عن موجبها، ومعلوم أن الذي فطرهم على ذلك، وجعله فيهم أولى به منهم، فهو سبحانه يضع الأشياء في مواضعها التي لا يليق بها سواها، ويخصها من الصفات والأشكال والهيئات والمقادير بما هو أعلم بها من غيره، ويبرزها في أوقاتها وأزمنتها المناسبة لها التي لا يليق بها سواها، ومن له نظر صحيح، وفكر مستقيم، وأعطى التأمل حقه، شهد بذلك فيما رآه وعلمه واستدل بما شاهده على ما خفي عنه، فإن الكل صنع الحكيم العليم، ويكفي في هذا ما يعلمه من حكمة خلق الحيوان وأعضائه وصفاته وهيئاته ومنافعه، واشتماله على الحكمة المطلوبة منه أتم اشتمال، وقد ندب سبحانه عباده إلى ذلك فقال: ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١ ﴾ [الذاريات: ٢١]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ ﴾ [الغاشية: ١٧] إلى آخرها، كذلك جميع ما يشاهد من مخلوقاته عاليها وسافلها، وما بين ذلك إذا تأملها صحيح التأمل والنظر وجدها مؤسسة على غاية الحكمة مغشاة بالحكمة، فقرأ سطور الحكمة على صفحاتها وينادي عليها: هذا صنع العليم الحكيم، وتقدير العزيز العليم، فإن وجدت العقول أوفق من هذا فلتقترحه، أو رأت أحسن منه فلتبده ولتوضحه. ذلك صنع: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ٣ ثُمَّ ٱرۡجِعِ

ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤ ﴾ [الملك: ٣، ٤].

ومن نظر في هذا العالم وتأمل أمره حق التأمل علم قطعًا أن خالقه أتقنه وأحكمه غاية الإتقان والإحكام، فإنه إذا تأمله وجده كالبيت المبني المعد فيه جميع عتاده، فالسماء مرفوعة كالسقف، والأرض ممدودة كالبساط، والنجوم منضودة كالمصابيح، والمنافع مخزونة كالذخائر كل شيء منها لأمر يصلح له، والإنسان كالمالك المخول فيه وضروب النبات مهيأة لمآربه، وصنوف الحيوان مصرفة في مصالحه، فمنها ما هو للدر والنسل والغذاء فقط، ومنها ما هو للركوب والحمولة فقط، ومنها ما هو للجمال والزينة، ومنها ما يجمع ذلك كله كالإبل، وجعل أجوافها خزائن لما هو شراب، وغذاء، ودواء، وشفاء ففيها عبرة للناظرين، وآيات للمتوسمين، وفي الطير واختلاف أنواعها وأشكالها، وألوانها، ومقاديرها، ومنافعها، وأصواتها صافات، وقابضات، وغاديات، ورائحات، ومقيمات، وظاعنات أعظم عبرة وأبين دلالة على حكمة الخلاق العليم»[(١)].

وإن من العجائب أن يظهر في أهل القبلة بعض الطوائف التي تنفي صفة الحكمة لله تعالى حيث لا حكمة عندهم ولا تعليل لأفعال الله

(١) الصواعق المرسلة ٤/ ١٣٦٥، «باختصار»، ومن أراد التوسع في معرفة بعض حِكَم الله - عز وجل - في خلقه وصنعه فليرجع إلى كتاب «مفتاح دار السعادة» لابن القيم - رحمه الله تعالى - حيث ذكر أمثلة كثيرة لعجائب خلق الله تعالى وحكمته في الآفاق والأنفس.

تعالى وأحكامه وأقضيته، وإنما هي المشيئة المجردة وهم الذين يعرفون بنفاة الحكمة والتعليل من الجبرية والجهمية ومن تبعهم، ويرون أن كل «لام» في القرآن توهم التعليل إنما هي لام العاقبة، وكل «باء» تشعر بالتسبب إنما هي باء المصاحبة. وقد أطال النفس في الرد عليهم الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في كتابه النفيس (مفتاح دار السعادة ومنشور دار الولاية) حيث فند مذهبهم هذا في أكثر من ستين وجهًا. وساق في الكتاب أمثلة كثيرة جدًا توضح حكمة الله تعالى وآياته في الآفاق وفي الأنفس، وحكمته سبحانه في دينه وشرعه - أنصح بالرجوع إليها - وأذكر هنا ما أورده من أقسام الناس في موقفهم من قدرة الله وحكمته.

قال رحمه الله تعالى: «إن العلم والقدرة المجردين عن الحكمة لا يحصل بهما الكمال والصلاح، وإنما يحصل ذلك بالحكمة معهما. واسمه سبحانه (الحكيم) يتضمن حكمته في خلقه، وأمره في إرادته الدينية والكونية، وهو حكيم في كل ما خلقه وأمر به.

والناس في هذا المقام أربع طوائف:

«**الطائفة الأولى**» الجاحدة لقدرته وحكمته فلا يثبتون له سبحانه قدرة ولا حكمة، كما يقوله من ينفي كونه تعالى فاعلاً مختارًا، وأن صدور العالم عنه بالإيجاب الذاتي لا بالقدرة والاختيار، وهؤلاء يثبتون حكمة يسمونها عناية إلهية، وهم من أشد الناس تناقضًا، إذا لا يعقل حكيم لا قدرة له ولا اختيار، وإنما يسمون ما في العالم من المصالح والمنافع عناية إلهية من غير أن يرجع منها إلى الرب سبحانه إرادة ولا

حكمة، وهؤلاء كما أنهم مكذبون لجميع الرسل والكتب فهم مخالفون لصريح العقل والفطرة، قد نسبوا الرب سبحانه إلى أعظم النقص، وجعلوا كل قادر مريد مختار أكمل منه وإن كان من كان، بل سَلْبُهم القدرة والاختيار والفعل عن رب العالمين شر من شرك عباد الأصنام به بكثير، وشر من قول النصارى إنه - تعالى عن قولهم - ثالث ثلاثة وإن له صاحبة وولدًا، فإن هؤلاء أثبتوا له قدرة وإرادة، واختيارًا وحكمة، ووصفوه مع ذلك بما لا يليق به. وأما أولئك فنفوا ربوبيته وقدرته بالكلية، وأثبتوا له أسماء لا حقائق لها ولا معنى.

و«**الطائفة الثانية**» أقرت بقدرته وعموم مشيئته للكائنات، وجحدت حكمته، وما له في خلقه من الغايات المحمودة المطلوبة له سبحانه التي يفعل لأجلها ويأمر لأجلها، فحافظت على القدرة وجحدت الحكمة، وهؤلاء هم النفاة للتعليل، والأسباب، والقوى، والطبائع في المخلوقات، فعندهم لا يفعل لشيء ولا لأجل شيء، وليس في القرآن عندهم «لام» تعليل ولا «باء» تسبب، وكل لام توهم التعليل فهي عندهم لام العاقبة، وكل باء تشعر بالتسبب فهي عندهم باء المصاحبة. وهؤلاء سلطوا نفاة القدر عليهم بما نفوه من الحكمة والتعليل والأسباب ، فاستطالوا عليهم بذلك، ووجدوا مقالاً واسعًا بالشناعة فقالوا وشنعوا، ولعمر الله إنهم لمحقون في أكثر ما شنعوا عليهم به، إذ نفي الحكمة والتعليل والأسباب، له لوازم في غاية الشناعة، والتزامها مكابرة ظاهرة عند عامة العقلاء.

و«**الطائفة الثالثة**» أقرت بحكمته وأثبتت الأسباب والعلل والغايات

في أفعاله وأحكامه، وجحدت كمال قدرته، فنفت قدرته على شطر العالم وهو أشرف ما فيه من أفعال الملائكة، والجن، والإنس وطاعاتهم، بل عندهم هذه كلها لا تدخل تحت مقدوره سبحانه، ولا يوصف بالقدرة عليها ولا هي داخلة تحت مشيئته ولا ملكه، وليس في مقدوره عندهم أن يجعل المؤمن مؤمنًا، والمصلي مصليًا، والموفق موفقًا، بل هو الذي جعل نفسه كذلك. وعندهم أن أفعال العباد من الملائكة، والجن، والإنس كانت بغير مشيئته واختياره فتعالى الله عن قولهم. وهؤلاء سلطوا عليهم نفاة الحكمة والتعليل والأسباب فمزقوهم كل ممزق، ووجدوا طريقًا واسعًا إلى الشناعة عليهم، وأبدوا تناقضهم فقالوا وشنعوا ورموهم بكل داهية. ونفي قدرة الرب سبحانه على شطر المملكة له لوازم في غاية الشناعة والقبح والفساد، والتزامها مكابرة ظاهرة عند عامة العقلاء، ونفي التزامها تناقض بين، فصاروا بذلك بين التناقض - وهو أحسن حالهم - وبين التزام تلك العظائم التي تخرج عن الإيمان، كما كان نفاة الحكمة والأسباب والغايات كذلك.

فهدى الله «**الطائفة الرابعة**» لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فآمنوا بالكتاب كله، وأقروا بالحق جميعه، ووافقوا كل واحدة من الطائفتين على ما معها من الحق، وخالفوهم فيما قالوه من الباطل، فآمنوا بخلق الله وأمره بقدره وشرعه، وأنه سبحانه المحمود على خلقه وأمره، وأنه له الحكمة البالغة والنعمة السابغة، وأنه على كل شيء قدير: فلا يخرج عن مقدوره شيء من الموجودات أعيانها وأفعالها وصفاتها، كما لايخرج عن علمه، فكل ما تعلق به علمه من العالم تعلقت به قدرته ومشيئته.

وآمنوا مع ذلك بأن له الحجة على خلقه، وأنه لا حجة لأحد عليه، بل لله الحجة البالغة، وأنه لو عذب أهل سماواته، وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، بل كان تعذيبهم منه عدلاً وحكمة لا بمحض المشيئة المجردة عن السبب والحكمة كما يقوله الجبرية، ولا يجعلون القدر حجة لأنفسهم ولا لغيرهم، بل يؤمنون به ولا يحتجون به، ويعلمون أن الله سبحانه أنعم عليهم بالطاعات، وأنها من نعمته عليهم وفضله وإحسانه، وأن المعاصي من نفوسهم الظالمة الجاهلة، وأنهم هم جناتها وهم الذين اجترحوها، ولا يحملونها على القضاء والقدر مع علمهم بشمول قضائه وقدره لما في العالم من خير، وشر، وطاعة، وعصيان، وكفر، وإيمان وأن مشيئة الله سبحانه محيطة بذلك كإحاطة علمه به، وأنه لو شاء ألا يعصى لما عصي، وأنه تعالى أعز وأجل من أن يعصى قسرًا، والعباد أقل من ذلك وأهون، وأنه ما شاء الله كان وكل كائن فهو بمشيئته، وما لم يشأ لم يكن، وما لم يكن فلعدم مشيئته، فله الخلق والأمر وله الملك والحمد، وله القدرة التامة والحكمة الشاملة البالغة. فهذه الطائفة هم أهل البصر التام. والأولى لهم العمى المطلق. والثانية والثالثة كل طائفة منهما له عين عمياء، ومع هذا فسرى العمى من العين العمياء إلى العين الصحيحة فأعماها، ولا يستكثر بتكرار هذه الكلمات من يعلم شدة الحاجة إليها، وضرورة النفوس إليها، فلو تكررت ما تكررت، فالحاجة إليها في محل الضرورة. والله المستعان»[1].

(١) طريق الهجرتين ١/ ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) ببعض الأسماء الحسنى في القرآن الكريم:

أولاً: اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه - عز وجل - (العزيز):

وقد تكرر هذا الاقتران في القرآن الكريم في آيات كثيرة وذلك في نحو ستة وأربعين موضعًا كما في قوله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ ﴾ [الصف: ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ [النساء: ٥٦]. وغير ذلك من الآيات.

وعن سر اقتران هذين الاسمين الكريمين، يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإن العزة: كمال القدرة، والحكمة: كمال العلم، وبهاتين الصفتين يقضي - سبحانه وتعالى - ما يشاء، ويأمر وينهى، ويثني، ويعاقب، فهاتان الصفتان: مصدر الخلق والأمر»[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨] ختم بقوله: ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾، فتضمنت الآية: توحيده وعدله، وعزته وحكمته.

فالتوحيد يتضمن: ثبوت صفات كماله ونعوت جلاله، وعدم التماثل له فيها؛ وعبادته وحده لا شريك له.

---

(١) الجواب الكافي ص٨١.

والعدل يتضمن: وضعه الأشياء موضعها، وتنزيلها منازلها، وأنه لم يخص شيئًا إلا بمخصص اقتضى ذلك، وأنه لا يعاقب من لا يستحق العقوبة، ولا يمنع من يستحق العطاء، وإن كان هو الذي جعله مستحقًا.

والعزة تتضمن: كمال قدرته، وقوته، وقهره.

والحكمة تتضمن: كمال علمه وخبرته، وأنه أمر ونهى وخلق، وقدر لما له في ذلك من الحكم والغايات الحميدة التي يستحق عليها كمال الحمد.

فاسمه (العزيز) يتضمن: الملك، واسمه (الحكيم) يتضمن: الحمد. وأول الآية يتضمن: التوحيد. وذلك حقيقة (**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير**) وذلك أفضل ما قاله رسول الله ﷺ والنبيون من قبله [1].

وعن وجه تقديم اسمه سبحانه (العزيز) على (الحكيم) في جميع الآيات يقول رحمه الله تعالى: «**وجه التقديم**: أن العِزَّة: كمال القدرة، والحكمة: كمال العلم، وهو - سبحانه - الموصوف من كلِ صفة كمال بأكملها وأعظمها وغايتها، فتقدم وصف القدرة، لأن متعلَّقه أقرب إلى مشاهدة الخلق؛ وهو مفعولاته تعالى وآياته، وأما الحكمة فمتعلَّقها بالنظر والفكر والاعتبار غالبًا؛ وكانت متأخرة عن متعلَّق القدرة.

وجهٌ ثان: أن النظر في الحكمة بعد النظر في المفعول والعلم به، سينتقل منه إلى النظر فيما أودعه من الحكم والمعاني.

---

(١) انظر: الترمذي في الدعوات باب (١٢٢) وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٥٠٣)، وانظر مدارج السالكين ٣/ ٤٦٠ - ٤٦١.

وجهٌ ثالثٌ: أن الحكمة غاية الفعل، فهي متأخرةٌ عنه تأخُر الغايات عن وسائلها، فالقدرة تتعلَّق بإيجاده، والحكمة تتعلَّق بغايته، فقدَّم الوسيلة على الغاية لأنها أسبق في الترتيب الخارجي»[1].

ومن أسرار هذا الاقتران أيضًا ما ذكره الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - وهو: «أن الجمع بين الاسمين دال على كمالٍ آخر، وهو أن عزته - تعالى - مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلمًا وجورًا وسوء فعل، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين، فإن العزيز قد تأخذه العزة بالإثم فيظلم ويجور ويسيء التصرف، وكذلك حكمه - تعالى - وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنها يعتريها الذل»[2].

ومن لطائف اقتران هذين الاسمين الكريمين:

ما ذكر الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة ٣٨]، قال: «أما قوله: ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾، فالمعنى: عزيز في انتقامه، حكيم في شرائعه وتكاليفه».

قال الأصمعي: «كنت أقرأ سورة المائدة ومعي أعرابي. فقرأت هذه الآية فقلت: ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ سهوًا، فقال الأعرابي: كلام من هذا؟ فقلت كلام الله، قال أعد! فأعدت: ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ثم تنبهت

(١) بدائع الفوائد ١/ ٦٣ - ٦٤.

(٢) القواعد المثلى ص ١٠.

فقلت: ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾، فقال الأعرابي: الآن أصبت. فقلت كيف عرفت؟! قال: يا هذا عزيز حكيم فأمر بالقطع »[1].

ومن لطائف ذلك أيضًا ما ذكره الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى – عند قوله سبحانه: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾ [المائدة: ١١٨]، حيث يقول: «ولم يقل «فإنك أنت الغفور الرحيم» وهذا من أبلغ الأدب مع الله تعالى، فإنه قاله في وقت غضب الرب عليهم، والأمر بهم إلى النار. فليس هو مقام استعطاف ولا شفاعة. بل مقام براءة منهم. فلو قال: «فإنك أنت الغفور الرحيم» لأشعر باستعطافه رَبَّه على أعدائه الذين قد اشتد غضبه عليهم. فالمقام مقام موافقة للرب في غضبه على مَنْ غضب الرب عليهم. فعدل عن ذكر الصفتين اللتين يسأل بهما عطفه ورحمته ومغفرته إلى ذكر العزة والحكمة، المتضمنتين لكمال القدرة وكمال العلم.

والمعنى: إن غفرت لهم فمغفرتك تكون عن كمال القدرة والعلم، ليست عن عجز عن الانتقام منهم، ولا عن خفاء عليك بمقدار جرائمهم، وهذا لأن العبد قد يغفر لغيره لعجزه عن الانتقام منه، ولجهله بمقدار إساءته إليه. والكمال: هو مغفرة القادر العالم، وهو العزيز الحكيم، وكان ذكر هاتين الصفتين في هذا المقام عين الأدب في الخطاب»[2].

ثانيًا: اقتران اسمه سبحانه [الحكيم] باسمه سبحانه (العليم]:

وورد ذلك في القرآن كثيرًا وذلك في نحو سبعة وثلاثين موضعًا،

---

(١) التفسير الكبير للرازي ١١/ ١٨١.

(٢) مدارج السالكين ٢/ ٣٧٩.

بعضها بتقديم اسم (الحكيم) على (العليم) كما في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وأكثر مواضع الاقتران يتقدم فيها اسمه (العليم) على (الحكيم) كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾ ﴾ [الأحزاب: ١].

ويلاحظ أن المقامات التي يتقدم فيها اسم (العليم) على اسم (الحكيم) منوطة بالعلم أولاً ثم بالحكمة.

- ففي مقام الاعتراف بالعجز وقصور العلم يقابله - ولابد - الإقرار والتسليم للعليم، فإذا كان {العليم} هو {الحكيم} فذلك هو العلم البالغ حد الكمال فيكون الاعتراف مصحوبًا بغاية الرضا والتسليم. كما في قوله تعالى عن الملائكة: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [البقرة: ٣٢].

- وفي مقام ارتباط الصبر وانتظار الفرج باسم {العليم} ارتباط قوي، وذلك أن العبد إذا كان عظيم الإيمان، عميق الصلة بربه، واستلبث عليه الفرج لم يتزعزع يقينه، لأنه معتمد على علم الله - عز وجل - في اختيار الزمان الأنسب لما يرجوه من الفرج، معوِّل على حكمته في تهيئة الأسباب له ليقع على أحسن ما يكون كما في قوله تعالى: ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٨٣﴾ ﴾ [يوسف: ٨٣].

• ومثل ذلك يقال في مقام التواضع والتحدث بنعمة الله وفضله، لأن قوامه أحداث ترجع إلى علم {العليم} وحكمة {الحكيم} كما في قوله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ ۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٠].

• أما مقام التشريع وإقرار الحكم فالأمر فيه راجع إلى العلم الشامل أولاً لأنَّ العلم هو أساس بناء الأحكام، ثم تأتي الحكمة لتنزل الحكم على الواقع، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ۚ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾ ﴾ [التحريم: ٢].

وتقديم اسم {العليم} على {الحكيم} لأن مبنى الأحكام على إحاطة العلم أولاً ثم الحكمة في تنزيل العلم على الواقع بما يحقق الانسجام والتوافق بين الأحكام الشرعية والطبائع البشرية، وذلك ما يميز الشريعة الإسلامية عن الدساتير، والشرائع الوضعية.

أما تقدم اسمه سبحانه {الحكيم} على اسمه - عز وجل - {العليم} فيلاحظ أنه في مقامين هما:

١- مقام التوحيد كما في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٨٣].

٢- مقام إجراء المعجزات كما في قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الذاريات: ٣٠]. وذلك أن مضمون الألوهية في مقام التوحيد قهر وقوة وغلبة، يقابلها من العباد طاعة وعبادة وخضوع، فتقديم الحكمة في هذا المقام - والله أعلم - ليعلم أن ألوهيته - عز وجل -

السارية على من في السماوات والأرض مسارها الحكمة.

ولعله لما كان العلم الشامل هو رافد الحكمة، وعلى أساسه تنزل الأشياء منازلها، وتوضع الأمور في مواضعها التي بها تستقيم تبع اسم {الحكيم} باسم {العليم}.

أما مقام إجراء المعجزات فهو كذلك راجع إلى القوة الغالبة، والمشيئة الطليقة التي تعلو على سنن الكون ونواميسه، واقتران القوة بالحكمة هو ضمان انتظام الأمور، وألا تتحول إلى عبث يفضي إلي اختلال السنن وفساد الكون، فالحكمة هنا لها الصدارة، يليها العلم الذي على أساسه يكون إجراء السنن على ما قدر لها، أو تعطيلها لحكمة ترجع لعلم {العليم}[1].

ويقول الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى – عن اقتران اسمه سبحانه {الحكيم} باسمه – عز وجل – {العليم}: «العلم والحكمة متضمنان لجميع صفات الكمال، فالعلم يتضمن الحياة ولوازم كمالها من: القيومية والقدرة، والبقاء، والسمع، والبصر، وسائر الصفات التي يستلزمها العلم التام.

والحكمة تتضمن كمال الإرادة والعدل، والرحمة، والإحسان، والجود، والبر، ووضع الأشياء مواضعها على أحسن وجوهها، ويتضمن إرسال الرسل، وإثبات الثواب والعقاب»[2]، والحكمة أخص من العلم، إذ هي إجراء العلم على نحو خاص يحقق أسمى الغايات.

ثالثًا: اقتران اسمه سبحانه {الحكيم} باسمه – عز وجل – {الخبير}:

سبق القول في أول الكلام عن هذا الاسم الكريم أنه جاء مقترنًا

(١) انظر مطابقة أسماء الله الحسنى مقتضى المقام، د. نجلاء كردي ص٥٥٦.

(٢) أسماء الله الحسنى لابن القيم ١٢٧.

باسمه سبحانه {الخبير} في أربع آيات من القرآن وهي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله سبحانه: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١﴾ ﴾ [سبأ: ١]، وقوله - عز وجل -: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ ﴾ [هود: ١].

وقوله سبحانه: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الأنعام: ٧٣].

يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - عن وجه اقتران هذين الاسمين الجليلين أنهما دالان: «على كمال الإرادة وأنها لا تتعلق بمراد إلا لحكمة بالغة وعلى كمال العلم، وأنه كما يتعلق بظواهر المعلومات فهو متعلق ببواطنها التي لا تدرك إلا بالخبرة، فنسبة الحكمة إلى الإرادة كنسبة الخبرة إلى العلم. فالمراد ظاهر، والحكمة باطنة، والعلم ظاهر والخبرة باطنة، فكمال الإرادة أن تكون واقعة على وجه الحكمة، وكمال العلم أن يكون كاشفًا عن الخبرة، فالخبرة باطن العلم وكماله، والحكمة باطن الإرادة وكمالها»[1].

وفي آية الأنعام ورد اسمه سبحانه {القاهر} مع اسميه سبحانه {الحكيم الخبير} المقترنين، ووجه الجمع بين هذه الأسماء الحسنى - والله أعلم- أن {القاهر} وصف دال على كمال القدرة والقوة والغلبة التي لا يملك المقهور حيالها أي مدافعة، بل الإذعان والخضوع، أما

(١) بدائع الفوائد ١/ ٨٧.

{الحكيم} فهو كما سبق ذو الحكمة المتقن لخلق الأشياء، وهو وصف يقتضي أنه - سبحانه - يضع الأشياء في محالها بحكمته، وأنه لا يفعل إلا ما كان صوابًا .

فلما ورد اسم {القاهر} الذي يحصل منه الخوف والوجل والشعور بمعنى القهر والفوقية، جاء بعده اسم {الحكيم} الذي يدل على أن جريان تصرفه وسلطانه إنما هو على مقتضى الإصلاح ومنع الفساد، فإذا وقع للعبد من أقداره سبحانه ما يكره فليوقن أن وراء ذلك الحكمة التي لا يدركها إلا {الخبير} الذي يصل علمه إلى الخفايا وبواطن الأمور. وبذلك تطمئن النفوس من الخوف، وتسكن من القلق والاضطراب. بخلاف قهر الجبابرة من المخلوقين الذين غالبًا ما يكون عن ظلم، وشهوة، وعدوان[1].

أما في آية سبأ فجمع الله - عز وجل - فيها بين حمده سبحانه وبين هذين الاسمين الكريمين، وعن هذا يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «ابتدأ سبحانه السورة بحمده الذي هو أعم المعارف وأوسع العلوم، وهو متضمن لجميع صفات كماله ونعوت جلاله، مستلزم لها كما هو متضمن لحكمته في جميع أفعاله وأوامره، فهو المحمود على كل حال، وعلى كل ما خلقه وشرعه، ثم عقب هذا الحمد بملكه الواسع المديد فقال: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ١] ثم عقبه بأن هذا الحمد ثابت له في الآخرة غير منقطع أبدًا، فإنه حمد يستحقه لذاته وكمال أوصافه، وما يستحقه لذاته دائم بدوامه لا يزول أبدًا، وقرن بين الملك والحمد على عادته تعالى في كلامه؛ فإن اقتران

(١) انظر «مطابقة أسماء الله الحسنى مقتضى المقام» د. نجلاء الكردي ص ٥٠٧، ٥٠٨.

أحدهما بالآخر له كمال زائد على الكمال بكل واحد منهما، فله كمال من ملكه، وكمال من حمده، وكمال من اقتران أحدهما بالآخر، فإن الملك بلا حمد يستلزم نقصًا، والحمد بلا ملك يستلزم عجزًا، والحمد مع الملك غاية الكمال... ثم عقب هذا الحمد والملك باسم (الحكيم الخبير) الدالين على كمال الإرادة، وأنها لا تتعلق بمراد إلا لحكمة بالغة وعلى كمال علم، وأنه كما يتعلق بظواهر المعلومات فهو متعلق ببواطنها التي لا تدرك إلا بخبرة، فنسبة الحكمة إلى الإرادة كنسبة الخبرة إلى العلم»[1].

رابعًا: اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (العلي):

جاء هذا الاقتران في آية واحدة من كتاب الله - عز وجل - وهي قوله تعالى:﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ [الشورى: ٥١].

وقد سبق ذكر وجه الاقتران عند الكلام عن اسمه سبحانه (العلي) فليرجع إليه.

خامسًا: اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (التواب):

وذلك في قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [النور: ١٠].

وهذه الآية جاءت بعد ذكر حد الزنا، وحد قذف المحصنات وأحكام الملاعنة ومناسبة ختمها بهذه الآية الكريمة. يقول ابن عاشور في التحرير والتنوير: «هذا تذييل لما مر من الأحكام العظيمة المشتملة على التفضل

(١) بدائع الفوائد ١/ ٨٧.

من الله والرحمة منه، والمؤذنة بأنه تواب على من تاب من عباده، والمثبتة بكمال حكمته تعالى إذ وضع الشدة موضعها، والرفق موضعه، وكف بعض الناس عن بعض، فلما دخلت تلك الأحكام تحت كل هذه الصفات كان ذكر الصفات تذييلاً ... وفي ذكر وصف (الحكيم) هنا مع وصف (تواب) إشارة إلى أن في هذه التوبة حكمة، وهي استصلاح الناس»[(١)].

سادسًا: اقترن اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (الحميد):

وقد جاء هذا الاقترن في آية واحدة من القرآن وذلك في قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢].

يقول الشيخ السعدي رحمه الله تعالى: ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ ﴾ في خلقه وأمره يضع كل شيء موضعه وينزله منازله، ﴿ حَمِيدٍ ﴾ على ماله من صفات الكمال ونعوت الجلال، وعلى ماله من العدل والإفضال، فلهذا كان كتابه مشتملاً على تمام الحكمة وعلى تحصيل المصالح والمنافع، ودفع المفاسد والمضار التي يحمد عليها»[(٢)].

وقد سبق كلام الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - عند افتتاح سورة سبأ بقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١﴾ ﴾ [سبأ: ١] ، حيث الجمع بين (الحمد) لله واسميه سبحانه (الحكيم الخبير) وهذا مشابه لقوله تعالى: ﴿ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ فليرجع إلى كلامه - رحمه الله تعالى - تجنبًا للتكرار.

---

(١) تفسير التحرير والتنوير ٩/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) تفسير السعدي ٤/ ٤٠٢.

سابعًا: اقتران اسمه سبحانه (الحكيم) باسمه سبحانه (الواسع):

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم مرة واحدة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾ ﴾ [النساء: ١٣٠]، يقول الشيخ السعدي رحمه الله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا ﴾ أي: «كثير الفضل واسع الرحمة، وصلت رحمته وإحسانه حيث وصل إليه علمه. وكان مع ذلك (حكيمًا) أي: يعطي بحكمته ويمنع لحكمته. فإذا اقتضت حكمته منع بعض عبده من إحسانه بسبب في العبد لا يستحق معه الإحسان، حرمه عدلاً وحكمة»[1]، أي: «أن هذه الحكمة من المنع لا تقدح في كونه واسعًا فالله سبحانه واسع العطاء، واسع الحكمة، واسع الفضل والإحسان والرحمة»[1].

من آثار الإيمان باسمه سبحانه (الحكيم):

مر بنا سابقًا أن اسمه سبحانه (الحكيم) تظهر آثاره الجلية في:

١- خلقه وصنعه في الآفاق والأنفس.

٢- وفي أمره الديني الشرعي.

٣- وفي أمره الكوني القدري.

وهذه الآثار العظيمة التي لا تعد ولا تحصى ينبغي أن تنعكس على إيمان العبد في قلبه وسلوكه وحياته وأن يتعبد لربه بها، ومن أهم هذه الثمار العظيمة ما يلي:

أولاً: أن شهود آثار حكمته سبحانه في خلقه وإتقانه لصنعه تثمر في القلب:

(١) تفسير السعدي ١/ ٤٢١.

أ- محبة عظيمة لله - عز وجل - وذلك لما يشاهده العبد من الحكمة البالغة والخلق البديع والصنعة المتقنة التي تكفل للإنسان، الحياة الطيبة السعيدة، والتي تنشأ من هذه النعم العظيمة في خلق الإنسان وفي هذا النظام البديع الدقيق في خلق هذا الكون الفسيح الذي سخره الله - عز وجل - للإنسان ليعمره بطاعة الله تعالى وعبادته.

ب- كما أن هذا الشهود يثمر في القلب تعظيم الله تعالى والخوف منه سبحانه والحياء منه، والتأدب معه، وذلك بإخلاص العبادة له سبحانه والتماس مرضاته، وتجنب مساخطه.

ثانيًا: وفي شهود آثار حكمته سبحانه في أمره الديني الشرعي وأحكامه الشرعية التي شرعها لمصالح عباده في الدارين ثمار عظيمة تظهر آثارها في قلب المؤمن وحياته كلها ومن ذلك:

أ- محبة الله - عز وجل - المحبة العظيمة، حيث أنزل هذه الأحكام العظيمة التي تظهر فيها حكمته سبحانه المتمثلة في هذه المصالح الكبرى والخير العظيم الذي احتوته هذه الشريعة التي تحفظ للإنسان دينه، ونفسه، وعقله، وماله، وعرضه، وتكفل له الحياة السعيدة في الدنيا والآخرة.

ب- شعور الغبطة والسرور بالهداية لهذه الشريعة العظيمة التي هي من لدن الحكيم الخبير، تنزيل من حكيم حميد، والسعي الحثيث لشكر الله تعالى عليها، والمحافظة عليها، وتجنب أسباب زوالها، والسعي لنشرها بين الناس.

جـ- الإذعان لأحكامه سبحانه الدينية وأوامره الشرعية، والاستسلام التام

لها وألا يكون في القلب منها أدنى ريبة ولا حرج، قال الله – عز وجل –: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥].

وهذا الإذعان لأحكام الله تعالى الشرعية واجب وفرض متعين على الفرد، والمجتمع، والدولة، وذلك بأن يكون الحكم والتحاكم إلى شرع الله وحده، ورفض ما سواه. فمن لم يرى الكفاية في شرع الله تعالى فأعرض عنه أو بدله بغيره ولو في بعضه فإن هذا العمل مناقض للإيمان باسمه سبحانه (الحكيم) فضلاً عن أنه شرك في الطاعة والاتباع، بل شرك في توحيد الربوبية والذي من خصائصها السيادة، والحكم، والتشريع، وكلها حق لله تعالى لا يجوز صرفها لغيره سبحانه.

وإن خطورة هذا الشرك لتظهر جليًا في عصرنا اليوم الذي أُقْصي فيه شرع الله – عز وجل – جانبًا، وحكم في الأنفس، والعقول، والأموال، والأعراض بأنظمة البشر وأهواء البشر، التي تخلو من العلم والحكمة، ومعرفة عواقب الأمور، وإنما الذي يسيطر عليها الجهل، والهوى، والتخبط. وإنه لم يظهر مثل هذا الشرك الخطير في تاريخ الأمة الإسلامية كما ظهر في زماننا اليوم[1].

وعن الاستسلام لشرع الله تعالى وأوامره ونواهيه يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «إن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على

(١) يرجع إلى رسالة (تحكيم القوانين)، للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى.

التسليم، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبي صدقت نبيها، وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به، ونهاها عنه، وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها. بل انقادت، وسلمت، وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها، وإيمانها، واستسلامها على معرفته، ولا جعلت طلبه من شأنها. وكان رسولها أعظم في صدورها من سؤالها عن ذلك كما في الإنجيل: «يابني إسرائيل لا تقولوا: لم أمر ربنا، ولكن قولوا: بم أمر ربنا»؛ ولهذا كانت هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولاً، ومعارف وعلومًا لا تسأل نبيها لم أمر الله بذلك؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم، وذلك يوجب تعظيم الرب تعالى وأمره ونهيه، فلا يتم الإيمان إلا بتعظيمه، ولا يتم تعظيمه إلا بتعظيم أمره ونهيه، فعلى قدر تعظيم العبد لله سبحانه يكون تعظيمه لأمره ونهيه، وتعظيم الأمر دليل على تعظيم الآمر، وأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به رغم القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأمورًا به، بحيث لا يتوقف الإنسان على معرفة حكمته، فإن ظهرت له فعله وإلا عطله، فهذا من عدم عظمته في صدره، بل يسلم لأمر الله وحكمته، ممتثلاً ما أمر به، سواء ظهرت له حكمته أو لم تظهر، فإن ورد الشرع بذكر حكمة الأمر، أوفقهها العقل، كانت زيادة

في البصيرة والداعية في الامتثال، وإن لم تظهر له حكمته لم يوهن ذلك انقياده، ولم يقدح في امتثاله، فالمعظم لأمر الله يجري الأوامر والنواهي على ما جاءت لا يعللها بعلل توهنها وتخدش في وجه حسنها فضلاً عن أن يعارضها بعلل تقتضي خلافها، فهذا حال ورثة إبليس. والتسليم والانقياد والقبول حال ورثة الأنبياء»[1].

ثالثًا: وفي شهود آثار حكمته سبحانه في أقداره ثمار عظيمة في القلب والسلوك منها الرضا بقضاء الله تعالى وقدره، والإيمان بأن ما يقضيه الله – عز وجل – من أحكامه الكونية القدرية فيها الحكمة البالغة، وفيها الصلاح والخير، إما في الحال أو المآل مما نعلمه وما لا نعلمه مما يعود إلى كمال علمه وحكمته، ولو ظهر فيها شيء مما تكرهه النفوس وتتألم منه مما يقدره الله سبحانه، ففيه الخير والصلاح للناس، ولو لم يظهر للبشر هذه الخيرية؛ فلابد من الإيمان بأن الله – عز وجل – له الحكمة البالغة فيما يقدر، وهذا مما يقتضيه اسم الله (الحكيم).

يقول صاحب الظلال رحمه الله تعالى: «إنه من يدري فلعل وراء المكروه خيرًا، ووراء المحبوب شرًا، إن العليم بالغايات البعيدة المطلع على العواقب المستورة هو الذي يعلم وحده، حيث لا يعلم الناس شيئًا»[2] أهـ.

والمقصود: أن الإيمان بأن الله سبحانه حكيم في قضائه وقدره؛ يثمر في قلب المسلم الاستسلام والرضا بما يقدره الله – عز وجل – من

---

(١) الصواعق المرسلة ٤/ ١٥٦٠ – ١٥٦٢.

(٢) في ظلال القرآن ١/ ٢٢٣.

الأحكام الكونية القدرية، من مصائب وأمراض وغيرها، مما لا يستطيع دفعه بالأسباب الشرعية، أما ما يمكن دفعه ومنازعته بقدر آخر من أقدار الله - عز وجل - فإن هذا لا يعارض الإيمان بالقدر، كما سبق نقله عن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى(١).

فالإيمان بعلم الله - عز وجل - وكتابته لجميع المقادير قبل وقوعها، ثم الإيمان بأنه سبحانه حكيم فيما يفعل ويقضي ويقدر، كل هذا يبث الرَّوح والطمأنينة ويسكبها في قلب المسلم المخبت لربه، المطمئن لقضائه وقدره، الموقن بأن كل ما يكتبه الله - عز وجل - عليه من مصائب وغيرها فهي خير له إما عاجلاً أو آجلاً، كما قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وكما قال ﷺ: **(عجبًا لأمر المؤمن! إن أمره كله له خير؛ وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن؛ إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له)**(٢).

ولقد كان أنبياء الله - عز وجل - يدركون ما في أسماء الله - عز وجل - من العبوديات وما يلزم عليها من الرضا والتسليم والطمأنينة لقضاء الله وقدره.

فهذا نبي الله يعقوب - عليه الصلاة والسلام - عندما جاءه الخبر بحجز ابنه الثاني عند عزيز مصر - وقد سبق ذلك فقده ليوسف - عليه السلام - توجه برجائه ودعائه لله عز وجل.

---

(١) انظر ص٢٨٦، ٢٨٧

(٢) صحيح مسلم (٢٩٩٩).

قال تعالى يحكي حاله: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٨٣﴾ ﴾

[يوسف: ٨٣].

وكذلك الحال ليوسف - عليه السلام - عندما جمعه الله بأبويه، حيث قال: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِن بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٠].

ومن خلال التأمل للآيتين السابقتين نلاحظ أن يعقوب وابنه - عليهما الصلاة والسلام - قد ختما تضرعهما لله - عز وجل - بعد المصائب التي حلت بهما بهذين الاسمين العظيمين (العليم الحكيم).

واختيار هذين الاسمين الجليلين في هذا المقام له دلالته ومغزاه؛ فأعرف الناس بالله - عز وجل - هم أنبياؤه ورسله، ولقد ختما تضرعهما إلى الله - عز وجل - باسم (العليم الحكيم)، وذلك - والله أعلم - لما يبثه هذان الاسمان الكريمان في قلب المسلم من الرضا والطمأنينة والتسليم لقدر الله - عز وجل -، وأن شيئًا في هذا الكون لا يحدث إلا بعلم الله - عز وجل - وحكمته البالغة.

والمقصود أن ظهور آثار حكمته سبحانه في قضائه وقدره، والإيمان الجازم بأن له سبحانه الحكمة البالغة بما ظهر أو لم يظهر لنا من الحكمة كل ذلك يثمر الطمأنينة، والسعادة، والرَّوح فيما يصيب المسلم من مصائب ومكروهات، كما يثمر راحة القلب من الهموم والحسد، والحقد

التي هي في حقيقتها معارضة لأحكام الله القدرية، وارتياب في حكمة الله تعالى البالغة.

رابعًا: سؤال الله - عز وجل - الحكمة لأنه سبحانه هو مالكها ومسديها مع بذل الأسباب في تحصيلها بالعلم النافع، والعمل الصالح، قال الله سبحانه: ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٦٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

يقول الشيخ السعدي - رحمه الله تعالى - عند هذه الآية: «والحكمة هي: العلوم النافعة، والمعارف الصائبة، والعقول المسددة، والألباب الرزينة، وإصابة الصواب في الأقوال والأفعال، وهذا أفضل العطايا، وأجل الهبات، ولهذا قال: ﴿ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ ﴾ لأنه خرج من ظلمة الجهالات إلى نور الهدى، ومن حمق الانحراف في الأقوال والأفعال، إلى إصابة الصواب فيها، وحصول السداد، ولأنه كمل نفسه بهذا الخير العظيم، واستعد لنفع الخلق أعظم نفع، في دينهم ودنياهم. وجميع الأمور لا تصلح إلا بالحكمة، التي هي: وضع الأشياء في مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها، والإقدام في محل الإقدام، والإحجام في موضع الإحجام، ولكن ما يتذكر هذا الأمر العظيم، وما يعرف قدر هذا العطاء الجسيم إلا ﴿ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ وهم: أهل العقول الوافية، والأحلام الكاملة، فهم الذين يعرفون النافع فيعملونه، والضار فيتركونه، وهذان الأمران، وهما: بذل النفقات المالية، وبذل الحكمة العلمية، أفضل ما تقرب به المتقربون إلى الله، وأعلى ما وصلوا به إلى أجل الكرامات، وهما اللذان ذكرهما النبي ﷺ بقوله: (لا حسد إلا في

اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يعلمها الناس)»[1][2].

وأختم الحديث عن هذا الاسم الجليل الكريم بكلام نفيس للإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى – يبين فيه موقف المسلم الحق أمام ما خفي من الحكم في خلق بعض المخلوقات، وما خفي من الحكم في أوامره الشرعية وأوامره القدرية، يقول رحمه الله تعالى: «قد شهدت الفِطَر والعقول بأن للعالم ربّاً قادرًا حليمًا عليمًا رحيمًا كاملاً في ذاته وصفاته لا يكون إلا مريدًا للخير لعباده مُجريًا لهم على الشريعة والسِّنّة الفاضلة العائدة باستصلاحهم، الموافقة لما ركّب في عقولهم من استحسان الحسن واستقباح القبيح وما جبل طِباعهم عليه من إيثار النافع لهم، المُصلِح لشأنهم، وترك الضارَ المُفسِد لهم، وشهدت هذه الشريعة له بأنه أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وأنه المحيط بكل شيء علمًا، وإذا عرف ذلك فليس من الحكمة الإلهية، بل ولا الحكمة في ملوك العالم أنهم يسوّون بين مَن هو تحت تدبيرهم في تعريفهم كل ما يعرفه الملوك وإعلامهم جميع ما يعلمونه، وإطلاعهم على كل ما يجرون عليه سياساتهم في أنفسهم، وفي منازلهم حتى لا يقيموا في بلد فيها إلا أخبروا من تحت أيديهم بالسبب في ذلك المعنى الذي قصدوه منه، ولا يأمرون رعيتهم بأمر ولا يضربون عليهم بعثًا، ولا يسوسونهم سياسة إلا أخبروهم بوجه ذلك وسببه

(١) البخاري (٧٣)، مسلم (٨١٦).

(٢) تفسير السعدي ١/ ٢١٤.

وغايته ومدّته، بل لا تتصرّف بهم الأحوال في مطامعهم وملابسهم ومراكبهم إلا أوقفوهم على أغراضهم فيه. ولا شكّ أن هذا مُنافٍ للحكمة والمصلحة بين المخلوقين فكيف بشأن ربّ العالمين، وأحكم الحاكمين الذي لا يشاركه في علمه ولا حكمته أحد أبدًا. فحسب العقول الكاملة أن تستدلّ بما عرفت من حكمته على ما غاب عنها، وتعلم أن له حكمة في كل ما خلقه وأمر به وشرعه، وهل تقتضي الحكمة أن يخبر الله تعالى كل عبد من عباده بكل ما يفعله ويوقفهم على وجه تدبيره في كل ما يريده وعلى حكمته في صغير ما ذرأ وبرأ من خليقته وهل في قوى المخلوقات ذلك، بل طوى سبحانه كثيرًا من صنعه وأمره عن جميع خلقه، فلم يُطلِع على ذلك ملكًا مقرّبًا، ولا نبيّاً مرسلاً. والمدبّر الحكيم من البشر إذا ثبتت حكمته وابتغاؤه الصلاح لمن تحت تدبيره وسياسته كفى في ذلك عن تتبّع مقاصده فيمن يولي ويعزل، وفي جنس ما يأمر به وينهى عنه، وفي تدبيره لرعيّته وسياسته لهم دون تفاصيل كل فعل من أفعاله، اللَّهم إلا أن يبلغ الأمر في ذلك مبلغًا لا يوجد لفعله منفذ ومساغ في المصلحة أصلاً، فحينئذ يخرج بذلك عن استحقاق اسم الحكيم. ولن يجد أحد في خلق الله ولا في أمره ولا واحدًا من هذا الضرب، بل غاية ما تخرجه نفس المتعنت أمور يعجز العقل عن معرفة وجوهها وحكمتها. وأما أن ينفي ذلك عنها - فمعاذ الله - إلا أن يكون ما أخرجه كذب على الخلق والأمر فلم يخلق الله ذلك ولا شرعه. وإذا عرف هذا فقد علم أن ربّ العالمين أحكم الحاكمين، والعالم بكل شيء، والغني عن كل شيء، والقادر على كل شيء، ومن هذا شأنه لم تخرج أفعاله وأوامره قطّ عن الحكمة، والرحمة، والمصلحة، وما يخفى

على العباد من معاني حكمته في صنعه وإبداعه وأمره وشرعه فيكفيهم فيه معرفته بالوجه العام أن تضمنته حكمة بالغة، وإن لم يعرفوا تفصيلها وأن ذلك من علم الغيب الذي استأثر الله به فيكفيهم في ذلك الإسناد إلى الحكمة البالغة العامّة الشاملة التي علموا ما خفي منها بما ظهر لهم. هذا وإن الله تعالى بنى أمور عباده على أن عرّفهم معاني جلائل خلقه وأمره دون دقائقهما وتفاصيلهما، وهذا مطرد في الأشياء أصولها وفروعها»[1].

۞۞۞

(١) مفتاح دار السعادة ١/ ٣١٨.